جمعيات المجتمع المدني وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

Civil society associations and their relation to economic activity among minors in Algerian society

Les associations de la société civile et leur rapport à l'activité économique des enfants mineurs dans la société algérienne

د. أم السعد بن زينب

قسم علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة الجزائر 2

تاريخ الإرسال: 24-06-2019 - تاريخ القبول: 28-03-2021 - تاريخ النشر: 29-05-2022

ملخص

تعتبر الجمعية منظمة من منظمات المجتمع المدني أو ما اصطلح عليه منظمة غير حكومية. وتتشكل من مجموعة من المتطوعين الذين يساهمون في تنمية المجتمع، من خلال نشاطهم للتخفيف من حدة بعض المشاكل التي تدخل في مجال تخصصهم، لذلك تعتبر فاعل اجتماعي حضاري. سنبين في هذه الورقة ا المقال، من خلال دراسة تدخل الجمعيات ازاء عمالة الاطفال القاصرين في الجزائر يتوقف على مدى فاعلية أعضائها وهدف تأسيسها.

الكلمات المفتاحية: الجمعيات؛ المجتمع المدني؛ الطفل؛ النشاط الاقتصادي؛ عمل الأطفال.

Abstract

The association is considered a civil society organization or what is called a non-governmental organization. It consists of a group of volunteers who contribute to the development of society, through their activity to alleviate some of the problems that fall within their area of specialization. Therefore, she is considered a civilized social actor. In this article, we will show through the study of the intervention of associations with regard to the work of minors in Algeria, that the effectiveness of the associative action of the action of its members and the objectives of its constitution.

Keywords: child labor associations; associations; civil society; child; economic activity.

Résumé

L'association est considérée comme une organisation de la société civile ou ce qu'on appelle une organisation non gouvernementale. Elle se compose d'un groupe de bénévoles qui contribuent au développement de la société, par leur activité pour atténuer certains des problèmes qui relèvent de leur domaine de spécialisation. Par conséquent, elle est considérée comme un acteur social civilisé. Dans cet article, nous montrerons à travers l'étude de l'intervention des associations à l'égard du travail des mineurs en Algérie, que l'efficacité de l'action associative de l'action de ses membres et des objectifs de sa constitution.

Mots-clés: associations de travail des enfants; associations, société civile; enfant; activité économique.

مقدمة

يشكل نشاط الأطفال الاقتصادي القاصرين تحديا يواجه جهود التنمية وحقوق الإنسان على الصعيد العالمي، بحيث يعتبر استغلالا فادحا للطفل وانتهاكا لشرف طفولته، لكونه يهدد سلامته وصحته ورفاهيته ويعرضه للإساءة والعنف، ويحوله من معال له، الحق في التمتع بالرعاية الصحية، النفسية والتربوية، حتى ينمو بشكل سليم، إلى معيل يتحمل واجب الإنفاق، مما يفسد حاضره ومستقبله.

ولمحاربة تفشي هذه الظاهرة نفذت منظمة العمل الدولية حملات عالمية للتصدي لهذا المشكل (التقرير العالمي) وحددت سنة 2016 كأجل يتم عنده القضاء على أسوأ أشكال عمالة الأطفال. الا أن تحقيق هذا الهدف ما يزال بعيد المنال. فقد سجلت هذه الظاهرة تراجعا على الصعيد العالمي، لكن بوتيرة أبطأ من المأمول وبفوارق استجابة متباينة محليا.

فعلى الصعيد العالمي "انخفض عدد الأطفال النشطين اقتصاديا بمقدار الثلث منذ عام 2000 (من 246 مليون إلى 168 مليون طفل، سنة 2012). وانخفض كذلك عدد الأطفال الذين يمارسون نشاطات خطيرة، تندرج تحت مسمى أسوأ أشكال عمل الأطفال بنسبة قدرها 11% من مجموع الأعمال الخطيرة (من 171. مليون إلى 85. مليون طفل

سنة 2012). الا أن هذه النتائج لم تغير كثيرا من واقع تفشي هذه الظاهرة اذ أن الاعمال الخطيرة ما تزال تنتشر بين أكثر من نصف مجموع الأطفال النشطين.

وعلى غرار ما يجري في بلدان العالم النامي وبلدان العالم العربي، تنتشر عمالة الأطفال في الجزائر خاصة خلال السنوات الأخيرة، إذ أن عدد العاملين دون السن القانونية في تزايد مستمر، كما يبدو ذلك جليا في مظاهر عمل الأطفال في الأسواق اليومية والأسبوعية وفي محطات الحافلات وعلى الأرصفة وفي الساحات العامة وحتى في أماكن تجميع القمامة. لا يمكن ضبط المستوى الفعلي للظاهرة، لغياب دراسات استهدفتها بشكل خاص ولمحدودية الإحصائيات المتوفرة لمبنية على تقديرات قد لا تعكس مستواها الحقيقي، نظرا لصعوبة الرصد وتعدد أشكال النشاط الممارس.

بالنسبة للتعليم، أظهرت النتائج بأن 92% من أطفال الفئة العمرية بين 5-14 سنة، الممارسين لأنشطة اقتصادية ملتحقين بالمدارس. مثلت هذه الفئة من الأطفال 7% بين الذكور و6% بين الإناث (Ministère de la Santé,de la population et e la réforme hospitalière2015(185, . وللوقوف على واقع مساهمة جمعيات المجتمع المدني المهتمة بالطفولة (كمنظمات حقوقية) في التكفل بمشكل النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا، نطرح التساؤل التالي: هل تمثل حركية جمعيات المجتمع المدني في الفضاء الاجتماعي المفتوح مستوى من العقلانية التنظيمية الدافعة للاهتمام بحماية الحقوق الأساسية للأطفال، سيما النشطين اقتصاديا؟

يمكننا الإجابة على هذا السؤال بأشكال مختلفة، لغياب المؤشرات المحفزة على تبني وجهات نظر معينة، غير أننا نغلب عمل الجانب الثقافي للمجتمع، الذي رغم التحولات الجديدة، مازال ينكر كل أشكال التصرفات غير السوية وبذلك نقول بأن حركية جمعيات المجتمع المدني في الفضاء الاجتماعي المفتوح تمثل مستوى من العقلانية التنظيمية الدافعة للاهتمام بحماية الحقوق الأساسية للأطفال سيما الناشطين اقتصاديا.

1. المدخل المعارفي

- **الجمعية:** أطلق على الجمعيات مسميات عديدة في مناطق مختلفة من العالم، ويرجع هذا الاختلاف إلى التصنيفات المتعددة التي وضعتها الأمم المتحدة، ففي الولايات

المتحدة الأمريكية، والدول الأوروبية وبعض المحاولات العربية يتشر استعمال مفهوم المنظمات غير الحكومية وهو أشهر المسميات عالميا. وتسمى أيضا المنظمات التي لا تهدف إلى الربح. ويسود المصطلح منظمات الهدف العام أو الصالح العام في بعض دول أوروبا الغربية وبعض دول أوربا الشرقية وهو مصطلح حديث نسبيا. أعتبر سمول البيون (1854-1926) *Albion* Woodbury *Small*) أول من استخدم مصطلح Associationكبديل عن مصطلح Société في أعماله المبكرة، على اعتبار أن كلمة Société تنبؤ عن نظرة استاتيكية، بينما تنطوي كلمة Association على نظرة ديناميكية " (تيماشيف،1970، ص108)

يمكن تحديد الجمعية بأنها عبارة عن "اتفاقية بين شخصين أو أكثر، يضعون وبصفة دائمة، معارفهم ونشاطاتهم من أجل هدف معين بعيدا عن تحقيق أي ربح شخصي" (Charles et Jacques, 1990, p34.). وعليه يمكن القول أن دور الجمعيات هو تنمية نضج أفرادها الاجتماعي، وتقوي لديهم روح التضامن من خلال ممارستهم للعمل الجماعي المنظم والهادف للخدمة العامة. فهي تساهم في "تحقيق التقدم والازدهار، وتفعيل التنمية الإنسانية المستدامة، كما أنها تجسيد فعلي للديمقراطية ومظهر من مظاهرها، التي ترتكز على الحرية والمساواة والكرامة والعدالة والإنسانية والإيمان بحقوق الإنسان" (Boudon, 1990, p. 149)

يعود اختلاف التسمية، وتعريف المنظمات وتعريف قطاع الانتماء إلى تركيز كل تعريف على أحد المسميات وبالتالي على سمة القطاع، دون إعارة اهتمام لباقي السمات، بحيث تصبح الخيرية أو غير الحكومية أو التطوعية أو عدم السعي للربح أو غيرها مصدر التسمية في حين أنها ملامح ومعايير ترتبط بالقطاعات ككل.

عرف عاطف غيث الجمعية بأنها " جماعة متخصصة ومنظمة تنظيما رسميا، تقوم عضويتها على الاختيار الحر للأفراد، بغية تحقيق هدف معين غير الحصول على الربح". (غيث ، 1995، ص 224) . أما ميستر ألبر فيعرف الجمعيات بأنها "تنظيم يعكس بداخله نوع من التفاعل الاجتماعي قصد تحقيق هدف معين، وهذا الهدف يعكس في حد ذاته نوع من الإرادة بين هؤلاء الأفراد" (Albert, 1974, pp. 13-14)

وعليه نعرف الجمعية على أنها جماعة من الأفراد ذات تنظيم مستمر لمدة معينة أو غير معينة، تعتمد على الجهود التطوعية في إدارتها، بهدف المساهمة في تلبية احتياجات

المجتمع في مجال معين، في إطار ما يسمح به القانون الجزائري 31-90 المؤرخ بتاريخ في 04 دسيمبر1990 والذي خص الجمعيات.

- **الطفل القاصر:** الطفولة مرحلة أساسية من مراحل النمو الأولى. تكتسب أهميتها من ضروريتها في تكوين ونمو الشخصية. وتمثل أول مركز يشغله الفرد في البناء الاجتماعي ونسق الأسرة، بحيث يحدد المجتمع للأطفال حقوقهم وواجباتهم. ويستعمل مصطلح طفل للدلالة على الكائن البشري في علاقته بوالديه، بمعنى ابن أو بنت. في هذه الحالة، لا يوجد حد معين لعمره." (Debove 1984, pp. 641-642.). الا أن هناك أربع مسميات تشير جميعها إلى صغر السن وما ينطوي عليه من قصور عقلي وضعف النفس والتأثر بشكل كبير بالظروف الخارجية المحيطة، وهي: الطفل، الحدث، الصبي والقاصر" (طه، 1999 ص. 12).

ويعرف محمد عاطف غيث الطفولة بأنها "فترة الحياة التي تمتد من الميلاد حتى الرشد وتختلف هذه الفترة من ثقافة لأخرى، فقد تنتهي الطفولة عند البلوغ أو عند الزواج أو يصطلح على سن محددة " (غيث ، بدون سنة النشر، ص. 55) . ومنه نستنتج أن الطفل لا يولد مزودا بالقيم والمعايير الاجتماعية بل يكتسبها من البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.

- **النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين:** يشكل النشاط الاقتصادي مفهوماً واسع النطاق، يشمل الأنشطة الأكثر إنتاجية التي يقوم بها الأطفال، سواء أكانت في سوق العمل أو خارجها، مدفوعة الأجر أو غير مدفوعة الأجر، متممة لبضع ساعات فقط أو طيلة الوقت، على أساس عرضي أو منتظم، قانوني أو غير قانوني.

وُتستثنى من النشاط الاقتصادي الأعمال التي يقوم بها الأطفال داخل منازلهم أو في إطار المدرسة، فلكي يعتبر الطفل نشطاً اقتصادياً، لا بد من أن يكون قد عمل على الأقل ساعة واحدة خلال يوم من أيام فترة مرجعية تمتد على سبعة أيام، وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح" الأطفال الناشطون اقتصادياً "يستخدم لأغراض الإحصاء أكثر منه لأغراض قانونية. (المنظمة الدولية للعمل، 2006، ص 6)

يمكن تحديد مفهوم النشاط الاقتصادي للاطفال على أنه " مجموعة الأعمال التي تفقد الطفل طفولته وتؤثر على نموه النفسي والفيزيولوجي والاجتماعي كما تؤثر على تعليمه في حالة مزاولته التعليم، بحيث قد تعرضه للتسرب من المدرسة" (Bouchare, 2004, p 4.).

2. لمحة تاريخية عن النظام الجمعوي في المجتمع الجزائري

للنظام الجمعوي امتداد تاريخي في أعماق المجتمع الجزائري. فقد كانت "الجماعة هي مسير الشؤون الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في المجتمع الجزائري التقليدي من خلال الزوايا والجماعات الدينية والعشائرية المختلفة، التي عكفت السلطات الاستعمارية على دراستها وفهم أنظمتها، بغرض تفكيكها أو السيطرة عليها واستغلالها" (أبو القاسم سعد الله ،2005، ص. 89.) فقامت بتكوين الجمعيات كوسيلة للتحكم في المجتمع والسيطرة عليه، واقتصرت على النخبة من الأوروبيين كما ظهرت في الميدان الفلاحي وسط المعمرين سنة 1840"(أبو القاسم سعد الله ،2005، ص. 89.). وكانت هذه الجمعيات تفتقر للغطاء القانوني الذي يؤطرها، "كما كان بعضها تحت إشراف عسكريين ومدنيين أوروبيين، بدافع السيطرة وانطلاقا من وجهة نظر عنصرية"(الأشرف، 1983، ص 64-65)

الا أن هذه الاستراتيجية لم تحقق هدفها المنشود ولم نتل من قوة الرصيد القيمي للمجتمع الجزائري، الذي ما يزال يتميز بقيم التكافل والتراحم والتعاون والمساعدة وغيرها من المعاني التي تجعل من العمل التطوعي إطارا يوحد كل أفراد المجتمع. سجل التاريخ هذا التكاتف خلال النكبات والأزمات التي عاشها المجتمع، لذلك ترتبط التطوعية في الجزائر بثقافة المجتمع، لأنها تستند إلى تعاليم دينه الإسلامي، فالإسلام يربط المشاركة التطوعية بقيم معينة كالتكافل والتضامن والتعاون على فعل الخير ومساعدة ومشاركة أفراد المجتمع في تلبية حاجاتهم المختلفة، وهذه التعاليم لا تربط فقط بتقديم خدمة للمجتمع وتحسين حياة أفراده، بل بتحصيل الأجر وانتظار الجزاء من الله تعالى في الحياة الآخرة.

لقد تجسدت التطوعية في تاريخ المجتمع الجزائري وفي عاداته وتقاليده، ويمكن في هذا الصدد أن نضرب كمثال نظام التويزة، الذي يشير إلى نصرة المحتاج، ويبرز في حالة حدوث بعض المصاعب التي يواجهها الأفراد، حيث يتجلى الرصيد القيمي للمجتمع من خلال عمليات التكافل والتعاون والمساعدة وغيرها من القيم التي تجعل من التطوعية قوة نابعة من داخل المجتمع، تدفعه نحو الاعتماد على جهود أفراده وجماعاته وموارده المتاحة لمواجهة احتياجاته، وهي تتجلى في الجمعيات كإطار معاصر لممارسة العمل التطوعي، ولذلك تعتبر مؤشرا هاما في فهم العمل الجمعوي وحالته.(دراس ، 2004، ص 46)

وترتبط التطوعية بالإحساس وبالمسؤولية الاجتماعية التي هي شعور الفرد بالواجب نحو المجتمع الذي يعيش فيه والرغبة في النهوض به والعمل من أجله. كما ترتبط بالحاجة للتقدير والحصول على مكانة اجتماعية وبالحاجة لربط علاقات إيجابية مع الغير وإدارة الوقت بشكل أفضل.

3. لمحة تاريخية عن النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين في المجتمع الجزائري

النشاط الاقتصادي للأطفال ليس بالظاهرة الجديدة على المجتمع الجزائري، بل يضرب بجذوره في أعماق التاريخ، فخلال المرحلة الاستعمارية، كان أغلب أفراد المجتمع يعانون الفقر والجوع، حيث تميزت هذه الفترة بانخفاض متزايد للمردود، وتزايد عدد السكان، إضافة إلى انتشار الأمية، حيث كان التعليم مقتصرا على فئة قليلة من الأطفال الجزائريين نتيجة تطبيق القوانين المتعلقة بالتعليم العمومي الفرنسي، ورفض إنشاء مدارس لتعليم الأطفال الجزائريين.

ونتيجة لهذا قرر الشعب الجزائري مقاطعة المدرسة الفرنسية وعدم تسجيل أطفالهم بها لأنها لا ترم إلى تحقيق أهدافه ولا تلائم تقاليده، سيما تلك المدارس التي يشرف عليها مسيحيون والتي تحمل طابعا تبشيريا. وفي ظل هذه الظروف السيئة التي خلقها الإستعمار الفرنسي، دفعت العائلة الجزائرية أطفالها إلى العمل من أجل مساعدتها على تحصيل لقمة العيش من جهة، وكبديل عن مدرسة أغلقت في وجوههم وحرموا من مقاعدها من جهة ثانية.

وكان الأطفال المقيمين في الأرياف يساعدون عائلاتهم في النشاطات الفلاحية كخدمة قطعة الأرض الصغيرة التي يمتلكونها، أو بالعمل في المساحات الواسعة التي يمتلكها المعمرون. وكان الأطفال المقيمين في المدن يعملون كذلك من أجل مساعدة عائلاتهم حيث كانوا يمارسون نشاطات مختلفة، كبيع الصحف، وتلميع الأحذية، ومسح زجاج السيارات، وتحميل مشتريات المعمرين من السوق إلى منازلهم، وغيرها من النشاطات.

وبعد نهاية المرحلة الاستعمارية وحصول الجزائر على استقلالها، تبنت سياسة تنموية شاملة، كان أحد أولوياتها التعليم، واتجهت الجزائر إلى بناء البنية التحتية للاقتصاد الوطني واعتمدت في ذلك على بناء جهاز إنتاجي يقوم على قاعدة صناعية عصرية تخدم مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الفلاحة، وتمركزت هذه الأخيرة في المدن

والمناطق الحضرية الكبرى، هذا ما أدى إلى انتقال عشوائي لكثير من العائلات الريفية صوبها فارتفعت نسبة الساكنين في المناطق الحضرية، واستمرت هذه النسبة في الارتفاع، إلى أن حدث اختلال في التوازن، فتقلص بذلك عدد مناصب الشغل وعدد السكنات، فانخفض المستوى المعيشي لكثير من العائلات الجزائرية خاصة العائلات النازحة من الريف التي كانت تعتمد بصفة مطلقة في معيشتها على الأرض والفلاحة وهذا ما لم يتوفر لها في المدن.

فأصبحت عاجزة عن توفير حاجياتها الضرورية وهكذا وفي هذه الظروف اعتمدت بعض العائلات الجزائرية الفقيرة على عمل أطفالها، من أجل مساعدتها على تحسين ظروفها المعيشية، وتوفير بعض حاجاتها الضرورية ولكن عددهم كان قليل وكانوا يمارسون نشاطات تتم في أغلب الأحيان في إطار العائلة، وفي السنوات الأخيرة ومع تنامي القطاع غير الرسمي، الذي يشكل "البوتقة التي يتولد فيها نشاط الأطفال بجميع أشكاله بما فيها أشكال الاستغلال المحظورة. فأرتفع عدد الأطفال الممارسين للنشاط الاقتصادي وأصبحوا يشكلون ظاهرة بارزة في المجتمع وهذا ما يكشف عن وضع خطير في المجتمع الجزائري.

4. لمحة حول واقع عمالة الأطفال القاصرين المجتمع الجزائري

على مستوى الممارسة، يجب التنبيه إلى أهمية عمل الجمعيات سيما تلك التي تعنى بالطفولة وضرورته، خاصة في ظل التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدها المجتمع الجزائري، بعد مرحلة الانفتاح السياسي والاقتصادي، التي أوجدت مشاكل اجتماعية عديدة، يتطلب علاجها تعزيز التضامن، ومساعدة المحتاجين، وتقليص التهميش والاستثمار في الفرد لتنمية المجتمع.

ومن بين المشاكل الاجتماعية الأكثر إلحاحا نجد مشكل النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا إذ تشير نتائج المسح العنقودي الرابع، متعدد المؤشرات (2012-2013) إلى " مشاركة 6% من مجموع الأطفال، الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة في النشاط الاقتصادي. ترتفع هذه النسبة إلى 8% عندما نخص الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و11 سنة بالملاحظة. حسب وسط الإقامة، قدرت نسبة نشاط الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 5 و14 سنة ويقيمون في المناطق الريفية عند المستوى 8%، مقابل 6% في المناطق

الحضرية. ومثل الأطفال النشطون 8% في فضاء البرمجة الشمالي الأوسط، مقابل 7% في إقليم الجنوب. كما تبين أن الأطفال الذين يعيشون في كنف الأسر الأكثر فقرا كانوا الأكثر عرضة للعمل، حيث بلغت نسبة النشطين بينهم 8% مقابل 4% بين أطفال الأسر الأكثر رفاها". (Ministère de la Santé, de la population et e la réforme hospitalière, 2015, p185)

5. عرض المنهجية

- **سياق البحث:** جاء اختيار موضوع اهتمامنا مواصلة للبحث الذي أجريناه خلال أطروحة الدكتوراه الموسومة بعنوان –واقع النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري- والذي تبين لنا من خلاله أن هذا النشاط هو مظهر من مظاهر التفكك الاجتماعي الذي تعرض له المجتمع الجزائري.

ومعالجة المشكلة تقتضي معالجة الخلل الوظيفي الذي تعانيه مختلف النظم الاجتماعية المحلية، وذلك أن اهمال هذه النظم لدورها الوظيفي اتجاه الطفل، من خلال تخليها عن إشباع حاجاته المتنوعة، يخرج الطفل عن مجالها ليدخل في مجال آخر، ليبيع جهده من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة التي تحقق له إشباع كل حاجاته أو بعضها. أن تخلي النظام الأسري عن دوره في الإنفاق على الطفل، ولا تلبية حاجته للغذاء واللباس والعلاج والتعليم، يدفع الطفل لإشباع هذه الحاجات بنفسه من خلال ممارسة بعض النشاطات الاقتصادية الوضيعة الضامنة للدخل. كما أن تخلي النظام التربوي على تلبية حاجة الطفل للنجاح العلمي والمهني، ولا يمكن الطفل من التمتع بتعلمه في جو مليء بالحنان والعطف، والتشجيع، ويدفعه إلى ترك المدرسة والانضمام إلى سوق العمل ليعوض ذلك الفشل.

أما توفير الحماية القانونية للطفل من الاستغلال الاقتصادي، وتمتعه بحقه في العيش الكريم، يجعل الطفل يقع في دائرة الاستغلال حتى من أقرب الناس إليه من أفرد أسرته التي كثيرا ما تعتبره جزء من ممتلكاتها. وانطلاقا من هذا التشخيص العام أردنا استكمال البحث للكشف عن مدى اهتمام المجتمع المدني بوضع حد لمشكلة النشاط الاقتصادي للأطفال القصر.

- **اختيار العينة:** كنا نطمح إلى سحب عينة عشوائية ممثلة للمجتمع المدروس خاصة وأن قاعدة الصبر متوفرة (القائمة الاسمية لجمعيات الطفولة على مستوى مديرية

النشاط الاجتماعي) غير أننا صادفنا مشكل تغيير عناوين مقرات الجمعيات المسجلة في القائمة وكذا أرقام هواتف رؤساء الجمعيات ،وعليه قمنا بسحب عينة غير عشوائية (العينة القصدية) حيث قصدنا جمعية الشبكة الجزائرية للدفاع عن حقوق الطفل (ندى، الجزائر العاصمة) والتي زودتنا بأرقام هواتف قرابة 100 جمعية تنشط في مجال الطفولة في مختلف ولايات الوطن، الا أننا لم نتمكن من اجراء مقابلات هاتفية مع الا مع ست جمعيات بسبب بقية الجمعيات المشاركة في البحث وهذه الجمعيات هي:

- جمعية حماية ورعاية الطفولة بولاية تيبازة؛
- الجمعية الولائية لترقية المرأة والطفل بولاية عنابة؛
- جمعية نجدة أطفال بلا حدود وطنية بولاية وهران؛
- الجمعية الجزائرية لرعاية حقوق الطفل بولاية عين تيموشنت؛
- وجمعية ترقية وحماية حقوق الأسرة بولاية قسنطينة؛
- وجمعية رعاية وترقية الطفولة بولاية خنشلة.

استعنا بدليل المقابلة كأداة لجمع البيانات حيث خصصنا خمس أسئلة لوصف العينة(اسم الجمعية، تاريخ تأسيس الجمعية، تاريخ استلام القيادة لآخر رئيس للجمعية،عمر رئيس الجمعية، المستوى التعليمي لرئيس الجمعية) وخمس أسئلة تتعلق بالإمكانيات المادية للجمعية (الحصول على تبرعات ومنح داخلية، توافر مصادر تمويل أجنبية، ميزانية الجمعية، ملائمة المقر، مواجه صعوبات تتعلق: بالتمويل .بسوء العلاقة بين الأعضاء) وأربع أسئلة لتوضيح العلاقة بين جمعيات الطفولة والنشاط الاقتصادي للأطفال القصر (القضايا التي تنشط فيها الجمعية، وجود-في مكان نشاطكم - أطفالا يمارسون نشاطا اقتصاديا، تحديد المسؤول عن انتشار النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري ،إمكانية اقتراح استراتيجية لمعالجة هذا المشكل من أجل حماية الأطفال القاصرين سنا من الاستغلال الاقتصادي).

6. عرض النتائج

من خلال المقابلات الهاتفية التي أجريناها مع رؤساء الجمعيات تبين لنا ما يلي:

- يتراوح تاريخ تأسيس هذه الجمعيات بين سنة 1998 و2008؛
- احتكار كل رؤساء الجمعيات القيادة منذ التأسيس؛

- بلغ متوسط أعمار رؤساء الجمعيات 52 سنة؛
- أغلب الرؤساء المستجوبين ذوي مستوى تعليمي الثانوي 5، مقابل جامعي واحد فقط؛
- يشتكي رؤساء الجمعيات من ضعف التمويل. وصرح بعضهم (3 رؤساء) بتلقي تمويل وطني (تبرعات الشركات الخاصة ومنح تقدمها بعض الوزارات (التضامن والأسرة، وزارة البيئة، وزارة الشباب والرياضة)؛
- تتلقى جمعية واحدة إعانات من بعض المنظمات الدولية (UNICEF, PNUD, FNUAP, HCR) وذلك في إطار مشاريع عالمية مشتركة؛
- لم تحصل جمعية واحدة على ميزانية تسيير، في حين تتراوح ميزانية بقية الجمعيات بين 100 ألف دج و3 ملايين؛ دج،
- الرأي الغالب يرى بأن مقرات الجمعيات غير مناسبة (4 آراء مقابل 2)؛
- الرأي الغالب يرى ضعف التمويل وعدم أهلية المقر (5 رؤساء، مقابل 1)؛
- للجمعيات بريد إلكتروني (6، مقابل جمعية واحدة من دون بريد إلكتروني).

يندرج مساهمة الجمعيات في التكفل بعمل الاطفال القصر ضمن بالبرنامج العام لنشاطاتها الذي يشمل:

- ندوات تحسيسية لنشر الثقافة القانونية لدى كل فئات المجتمع؛
- مساعدة الأسر بالأدوات المدرسية؛
- تعليم اللغات وتقديم دروس الدعم في مادة الرياضيات؛
- تقديم النظارات الطبية للأطفال ضعيفي البصر، الأدوية؛
- مكافحة المخدرات من خلال حملات تحسيسية توعوية.

7. مناقشة النتائج

من خلال تحليل محتوى المقابلات مع رؤساء الجمعيات المبحوثة يتبين أن مساهمة هذه الاخيرة في التصدي لظاهرة عمل الاطفال القصر ما تزال في مرحلة تكون المواقف. فقد أكد جميع رؤساء الجمعيات مشاهدتهم أطفالا قصرا يمارسون نشاطات اقتصادية، وأقروا بأنها ظاهرة سلبية تضر بصحة الطفل النفسية والجسدية، وتعرضه للتسرب

المدرسي وللانحراف وحملوا الأسر مسؤولية دخول الأطفال القصر سوق العمل. ولم نسجل تحول هذه المساهمة الى تدخل ملموس من خلال انجاز عمليات ميدانية للتحسيس والمرافقة والمرافعة لأن مسؤولية عمل الأطفال مشتركة، ولا يمكن ربط أمرها بأرباب بالأسر لوحدهم.

لم يتطرق المستجوبون لتصور برامج عمل يساهم في خلق تنمية اجتماعية مستدامة، تعمل على الإحاطة بالمشاكل كخطوة انطلاق للعلاج. وقد يكون سبب ذلك أن إمكانات الجمعيات (المادية والبشرية) لا تمكنها من رفع أفق تطلعاتها. الا أن ذلك لا يبرر ضعف التطوعية الموجهة لعمل الاطفال القصر في العمل الجمعوي وضعف مكانة هذه القيم بين المنتمين لهذه الجمعيات وأفراد المجتمع عموما، مما قلل من فاعليتها كإطار عمل تطوعي وفاعلية الأفراد كمتطوعين على مستوى المجتمع بشكل عام. لعل ذلك يرجع إلى معوقات نذكر منها:

- تدني مستوى الوعي بمشكلات المجتمع
- فقدان الأمل والشك في إمكانية تغيير الواقع وانتشار السلبية والاتكالية والتبرير واللامبالاة، نتيجة ظروف المجتمع السيئة والتعود عليها؛
- يضحي بعض المتطوعين بأهداف العمل التطوعي عندما تصبح الغاية المصالح الشخصية؛
- أفقد تداخل الأولويات في العمل الجمعوي الثقة في قدرات الجهود التطوعية، خاصة مع تفاقم الأعباء وزيادة المشاكل والتركيز على أولويات ليست متقدمة في سلم اهتمام المجتمع العام. في هذا الصدد، يذهب عمر دراس إلى أن العقبة الرئيسية التي تواجه معظم الجمعيات بعد فترة الغبطة (الاعتماد وبداية النشاط) تتمثل في العجز عن متابعة النشاط، لدرجة يصبح بموجبها تنظيم وتشغيل الجمعية بشكل مستمر ومنتظم معضلة. تقع الجمعيات في فخ الحماس العفوي والطموح المفرط، المقرون بعدم وضوح الأولويات ووسائل تحقيق الأهداف، يعرضها سريعا لتراجع الحماس ولفترات طويلة من الرتابة (دراس، 2004، ص. 458).
- ضعف الأداء الإداري لعدم وضوح الأهداف وتداخل أدوار الأعضاء وعدم متابعة وتقييم العمل.

- شخصنة القيادة وعدم تداولها في الجمعية. يتمسك القائد بالمنصب سعيا وراء بريق الريادة والنجومية الاجتماعية أو لتحقيق مصالح ذاتية. يرتبط الأمر بكفاءة بعض القادة. تترتب عن هذا السلوك مظاهر سلبية كثيرة، كعدم القدرة على حشد طاقات المجتمع وتعبئتها للتطوع واللجوء إلى المظهرية والروتين والمناسباتية في النشاط؛
- عدم وضوح الرؤية في العمل الجمعوي ويتجلى في عدم وضوح طبيعة العمل، وعدم وضوح أفقه الاستراتيجي، وعدم إدراك الفرد المتطوع، لعدم الإحاطة بأهداف الجمعية ونظامها وبرامجها وأنشطتها، وهذا ما يجعله لا يستطيع الوفاء بالالتزامات التي يكلف بها. الشيء الذي يدل على وجود خلل في دور القيادة. في هذا الإطار، يوصى بيريت م. ليكي وزملاؤه بما يلي:" نوصي القادة الذين كرسوا أنفسهم للعمل من أجل عالم أفضل، لمساعدة المنظمات التي ينتمون إليها، على تكوين وجهات نظر طويلة المدى ووضع رؤية مستقبلية خاصة بالهدف الذي يتوجهون إليه، بالإضافة إلى تصور ما يمكن عمله للوصول إلى ذلك الهدف (بيريت ، مرجع سابق، ص. 327).
- ضعف الإعلام والاتصال في محيط البيئة الاجتماعية، التي تمثل الوسط الحيوي للجمعية. يتجلى ذلك في ضعف التنسيق مع المؤسسات الداعمة ماديا ومعنويا في المجتمع، وحتى ضعف التنسيق مع المؤسسات التطوعية الأخرى، وسمة ذلك تكرار البرامج والأنشطة. يرتبط هذا الأمر عموما بتمركز السلطة في شخص، مما يؤدي إلى إضعاف الاتصال الأفقي بين المؤسسات التطوعية، لأنها تعتمد على الاتصال الرأسي مع الإدارة الحكومية، وقد يؤدي ذلك إلى محاباتها وضعف القدرة على التعبئة.

- فيما يخص المجتمع، ترجع المعوقات إلى أسباب ثقافية، اجتماعية، سياسية أو اقتصادية. نذكر من أهمها:

- الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ممثلة في انخفاض مستوى المعيشة وزيادة الأعباء أفراد المجتمع لتوفير احتياجاتهم الأساسية التي تكفل لهم البقاء، مما قد يقلل الوقت المخصص للتفاعل مع حاجات المجتمع بفعل الانشغال بأعمال تدر مزيدا من الدخل وهذا ما يجعل القرار بالتطوع الاختياري ليس سهلا.

- التحولات السياسية والاقتصادية التي عاشها المجتمع الجزائري خلال السنوات لأخيرة في تغيير ذهنية الجزائري، حيث أصبح همه تأمين حاجاته الضرورية والتأقلم

مع الظروف الجديدة، التي أغرقته في هم الحياة اليومية، الشيء الذي يجعله منشغلا عن قضايا الشأن العام والمساهمة في العمل التطوعي في إطار الجمعيات.

نستدل في هذا الإطار على هذه الذهنية، والتي قد تدنس حتى الغاية من تأسيس الجمعيات، بتصريح وزير الداخلية، الذي يتهم الجمعيات بالتخلي عن أداء مهامها، ممثلة في تأطير وتوجيه الشباب إلى تحويل وثائق اعتمادها إلى سجلات تجارية واستعمالها في البزنسة. في هذا الصدد، أوضح وزير الداخلية والجماعات المحلية بأن الإدارة ستتعاطى بمزيد من التشدد في مسألة منح الاعتمادات، ضعف الأداء وقت الضرورة والبحث عن الرعاية المالية فقط، مضيفا بأن البلاد في حاجة إلى جمعيات ذات مصداقية، تلتزم بالعمل مع الجمعيات والولايات بهدف تحسين حياة المواطنين. كل هذه العوامل جعلت الجمعيات تنشغل عن القضايا الحساسة التي تنخر نسيج المجتمع، دون اعارة اهتمام. نذكر من بين هذه المشاكل النشاط الاقتصادي بين الأطفال القصر.

فرغم أن القانون رقم 15-12 المؤرخ في 15 جوان 2015 كفل حماية الطفل القاصر في المجتمع الجزائري من كل ما قد يجعله عرضة للخطر، ورغم أنه صنف عمل الأطفال من بين حالات الخطر (نص المادة: "لا سيما تشغيله أو تكليفه بعمل يحرمه من متابعة دراسته أو يكون ضارا بصحته أو سلامته البدنية أو المعنوية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، 2015، ص 5) الا أن ظاهرة عمل الاطفال القصر قد انتشرت في المجتمع الجزائري واستفحل أمر خطورتها.

خاتمة

يتبين مما سبق عدم فاعلية الجمعيات في حل مشكل النشاط الاقتصادي للأطفال القاصرين سنا في المجتمع الجزائري. لعل هذا من تجليات التغير الاجتماعي الذي يتعرض له المجتمع الجزائري والذي أنتج عدة انحرافات، كرست انتشار المادية على حساب القيم الأخلاقية. لهذا أصبحت ممارسات كثيرة غير سوية (النشاط الاقتصادي للأطفال القصر) مقبولة في المجتمع وحتى من النظم التي يفترض أن تضمن الحماية لهؤلاء كنظام المجتمع المدني ممثلا في جمعيات الطفولة والتي تشكل القيم الحضارية النبيلة مثل حماية الأطفال وقضاء حاجاتهم أصل وجودها، لذلك يجب تغيير منهجية التعامل مع الفقر والفقراء من مجرد تقديم المساعدات إلى إنجاز التنمية القاعدية ، حتى نمكن

الفقراء من مواجهة القهر، حتى تكون الجمعيات كما سماها العالم الأمريكي روبرت روتنام في كتابه "Making democracy work" برأس المال الاجتماعي.

المراجع

1. أبو القاسم سعد الله، 2005. تاريخ الجزائر الثقافي، الجزء السادس 1830-1954، المجلد الثالث، الطبعة الخامسة، دار المغرب الإسلامي.
2. أماني قنديل، 2000. المجتمع المدني في مصر في مطلع الألفية الثالثة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة.
3. رشاد أحمد عبد اللطيف، 2005. إدارة المؤسسات الاجتماعية في مهنة الخدمة الاجتماعية، دار الوفاء، الاسكندرية، ط.1.
4. روني غاليسو، 1999. الحركات الجمعوية والحركة الاجتماعية: علاقة الدولة والمجتمع في تاريخ المغرب: ترجمة محمد 7- داود ومحمد غانم في إنسانيات، تصدر عن مركز البحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، عدد 8، ماي-أوت، مجلد 2/3.
5. عبد الفتاح نبيل وآخرون، 2004. المجتمع المدني في عالم مضطرب، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
6. عمر دراس، 2004. تحليل ظاهرة العمل الأهلي في الجزائر، مقال في المنظمات الأهلية والحكومية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة.
7. ليندة ناصيب، الدور الاجتماعي لمؤسسات المجتمع المدني، رسالة ماجستير غير منشورة، قسم علم الاجتماع، جامعة منتوري، قسنطينة، 2001/2000
8. محمد حافظ دياب، 1997. بحوث الجمعيات الأهلية في الوطن العربي، المكتب العالمي للكمبيوتر، الاسكندرية، ص. 108.
9. محمد غيث عاطف، 1995. معجم علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، ص. 224.
10. مصطفى الأشرف، الجزائر الأمة والمجتمع، ترجمة حنفي بن عيسى، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1983
11. نيقولا تيماشيف، 1970. النظرية الاجتماعية المعاصرة، ترجمة محمود عودة وآخرون، دار المعارف، القاهرة.
12. المنظمة الدولية للعمل، 2006. وضع حد لعمل الأطفال هدف في المتناول التقرير الأول، مكتب العمل الدولي، جنيف.
13. Bouchama Kamel,2004. *Le travail des enfants en Algérie*, Alger.

14. De Basche Charles et Bourdon Jacques, 1990. *Les associations*, PUF, collection que sais-je ? 2209/3ème édition, Paris.

15. Boudon Raymond et autres, *Dictionnaire de la sociologie*, Darouse Aubin imprimeur Paris, 1990

16. Meister Albert, 1974. *La participation dans les associations*, Editions ouvrières, Paris.

17. Ministère de la Santé de la Population et de la Réforme Hospitalière, 2015. Fonds des nations unies pour l'enfance, fonds des nations unies pour la population, *enquête par grappes à indicateurs multiples (MICS) 2012-2013 suivi de la situation des enfants et des femmes* ,république algérienne démocratique et populaire, Alger.